

وزير المالية.. فى لقاءه مع رموز رجال الأعمال فى مصر:

اقتصادنا ينمو ويكبر.. معًا قادرون على تجاوز تحديات الأزمات العالمية

تنفيذ التكليف الرئاسي باستدامة المخزون الاستراتيجي من السلع جنب مصر أزمات  
كثيرة

سنبذل كل ما فى وسعنا لمساندة قطاعات الزراعة والصناعة والتصدير لتخفيف الآثار  
السلبية لهذه الأزمة العالمية

سنعمل على دعم وتحفيز الأنشطة الإنتاجية لتعزيز النمو الاقتصادى وتوفير فرص العمل

بادرنا بحزمة مالية متنوعة وتخصيص ١٣٥ مليار جنيه لتخفيف آثار الأزمة العالمية على  
المواطنين والقطاعات الاقتصادية

الخزانة العامة سوف تتحمل «الضريبة العقارية» عن قطاعات الصناعة لمدة ثلاث سنوات

الدولار الجمركى بـ ١٦ جنيهًا للسلع ومستلزمات الإنتاج المستوردة حتى نهاية أبريل  
الحالى

ضمان رحلات «مصر للطيران» من وإلى روسيا.. يُسهم فى العودة التدريجية للسياحة  
الروسية

مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون بمعاملة ضريبية مبسطة وقطعية.. للبت فى  
الملفات المتراكمة قبل بدء تطبيق «الميكنة»

مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون لتجديد العمل بإنهاء المنازعات الضريبية مرة  
أخرى

الانتهاء من كل الملفات في لجان الطعون ولجان إنهاء المنازعات قبل ٣٠ يونيو المقبل  
للمساعدة في التيسير على الممولين

بدء مرحلة جديدة من المنظومة الضريبية الميكنة بالكامل اعتبارًا من أول يوليو المقبل

مصر لا تحتاج إلى زيادة سعر الضريبة.. ونعمل فقط على توسيع القاعدة الضريبية

«الميكنة» ساعدتنا في كشف ٥ آلاف حالة تهرب ضريبي.. حصلنا منها على أكثر من ٦  
مليارات جنيه

د. إيهاب أبو عيش نائب الوزير للخزانة:

الانتهاء من كل مشروعات تطوير وميكنة المنظومة الضريبية بنهاية يونيو المقبل

إرساء العدالة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي واستيلاء مستحقات الخزانة

رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين:

كل التقدير لحرص وزير المالية على الاستجابة لمطالب مجتمع الأعمال

إعفاء القطاعات الصناعية من الضريبة العقارية.. يُساعد في خفض تكلفة الإنتاج المحلي

رئيس الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال:

لمسنا تحركًا إيجابيًا من الحكومة المصرية لمساندة مجتمع الأعمال في ظل الأزمة العالمية

نائب رئيس الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال:

وزارة المالية لا تدخر جهداً في مساندة مجتمع الأعمال.. وتهيئة مناخ جاذب للاستثمارات

-----

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أننا نثق فى صلابة الاقتصاد المصرى، وقدرته على التعامل الإيجابي المرن مع التحديات العالمية المتتالية بدءاً من جائحة «كورونا»، وما أعقبها من اضطراب شديد فى سلاسل الإمداد والتوريد، وارتفاع حاد فى أسعار السلع الأساسية خاصة القمح، والسلع غير الأساسية وقيمة الخدمات، وتكاليف الشحن والنقل، وتكلفة التمويل، على نحو أدى إلى معدلات تضخم لم تشهدها معظم اقتصادات العالم منذ أكثر من أربعين عاماً، لافتاً إلى أننا نجحنا بالفعل فى احتواء صدمات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، حيث بادرت الحكومة بحزمة مالية متنوعة وتخصيص ١٣٥ مليار جنيه تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية، لتخفيف آثار الأزمة العالمية على المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال تحسين الأجور والمعاشات بتبكير زيادة العلاوات الدورية والخاصة، اعتباراً من شهر أبريل الحالى، وزيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة ٢٥٪ من ٢٤ إلى ٣٠ ألف جنيه، لتخفيف آثار هذه التداعيات على المواطنين، بقدر الإمكان، والقطاع الصناعي أيضاً، إذ سوف تتحمل الخزانة العامة للدولة قيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة ثلاث سنوات، وقد تم تحديد الدولار الجمركى بقيمة ١٦ جنيهاً للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج المستوردة حتى نهاية الشهر الحالى.

أضاف الوزير، فى لقائه مع رموز جمعية رجال الأعمال المصريين، والجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، أن الاقتصاد المصرى ينمو ويكبر، بما نشهده من مشروعات قومية، تُشكّل حراكاً تنموياً غير مسبوق، يركز على بنية تحتية قوية أنفقنا على تطويرها ٤٠٠ مليار دولار خلال ٧ سنوات؛ لتُصبح أكثر قدرة على استيعاب حجم ضخم من الاستثمارات، موضحاً أننا نثق فى إمكانيات وقدرات الدولة المصرية بقيادةها السياسية الحكيمة، مع الإرادة المصرية الصلبة للشعب العظيم، بما يدفعنا للعمل سوياً؛ لتجاوز تحديات الأزمات الاقتصادية العالمية، خاصة أن أداء الاقتصاد المصرى حظى بالعديد من شهادات الثقة الدولية.

أشار الوزير، إلى أننا سنعمل على دعم وتحفيز الأنشطة الإنتاجية لتعزيز النمو الاقتصادى وتوفير فرص العمل، وأن الأولوية للإنتاج الزراعى والصناعى؛ لاستدامة تأمين

احتياجات المواطنين، وتشجيع القطاع التصديري؛ للوصول بحجم الصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار، على نحو يحفز مجتمع الأعمال على التوسع فى الأنشطة الاستثمارية، والإنتاجية؛ بما يساعد فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وقال: «سنبذل كل ما فى وسعنا لمساندة قطاعات الزراعة والصناعة والتصدير، لتخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمة العالمية»، موضحاً أن تنفيذ التكاليف الرئاسي باستدامة المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية ليكفى من ثلاثة إلى ستة أشهر، جنباً مصر أزمات كثيرة.

أكد الوزير، أن مشروع القانون الجديد الذى يأذن لوزير المالية فى ضمان الشركة القابضة لمصر للطيران، وشركة مصر للطيران للخطوط الجوية فى رحلاتها من وإلى المطارات الروسية، يسهم فى العودة التدريجية لحركة السياحة الوافدة من روسيا.

أضاف الوزير، أنه تيسيراً على المجتمع الضريبي؛ فإن مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون يتضمن معاملة ضريبية مبسطة وقطعية للبت فى الملفات الضريبية المتراكمة، قبل بدء تطبيق المنظومة الضريبية المميكنة، بنفس فلسفة المحاسبة الضريبية الواردة بقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وقال: «مصر ليست فى حاجة إلى زيادة سعر الضريبة، وتحتاج فقط إلى تعزيز الحوكمة وحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، لتوسيع القاعدة الضريبية، وقد ساعدتنا مشروعات الميكنة فى كشف ٥ آلاف حالة تهرب ضريبي، حصلنا منها على أكثر من ٦ مليارات جنيه من مستحقات الخزنة العامة للدولة».

أضاف الوزير، أنه سيتم بدء مرحلة جديدة من المنظومة الضريبية المميكنة بالكامل اعتباراً من أول يوليو المقبل؛ تسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمي فى الاقتصاد الرسمي. أشار الوزير، إلى أنه يمكن، وفقاً للقانون، طلب مد أجل سداد الضرائب المستحقة قبل انتهاء المواعيد المقررة بـ ١٥ يوماً، على أن يتم تحديد المبلغ المراد دفعه، وسداد الجزء المتبقى فى موعد أقصاه نهاية العام المالى مع سداد «مقابل التأخير»، وأن يختار الممول إلكترونياً السداد الجزئى، لافتاً إلى أن مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون لتجديد العمل بإنهاء المنازعات الضريبية مرة أخرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بحيث يتم الانتهاء من كل الملفات فى لجان الطعون ولجان إنهاء المنازعات قبل ٣٠ يونيو المقبل للمساعدة فى التيسير على الممولين.

أكد الدكتور إيهاب أبو عيش نائب الوزير للخزنة، أنه سيتم الانتهاء من كل مشروعات تطوير وميكنة المنظومة الضريبية بنهاية يونيو المقبل، على النحو الذى يسهم فى إرساء

دعائم العدالة الضريبية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي، واستيلاء مستحقات الخزانة العامة للدولة.

أكد المهندس على عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أهمية التوجيهات الرئاسية باستدامة توفير مخزون استراتيجي من السلع على النحو الذي ساعد الحكومة فى التعامل الإيجابي المرن مع تحديات الأزمة الروسية الأوكرانية، وانعكس فى إقرار حزمة مالية جديدة لتخفيف الأعباء عن المواطنين، مثنياً جهود الدكتور محمد معيط وزير المالية وحرصه على الاستجابة لمطالب مجتمع الأعمال؛ بما يسهم فى تحقيق المستهدفات الاستراتيجية وفى مقدمتها تعظيم القدرات الإنتاجية للدولة، وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية من خلال العمل على خفض تكلفة الإنتاج فى مصر، الذى تجلى فى إعفاء قطاعات الصناعة من قيمة الضريبة العقارية المستحقة عليها لمدة ٣ سنوات.

أضاف أن الدعم المقدم من الدولة للقطاع الصناعى ينعكس بشكل إيجابي على استمرار عملية الإنتاج والتوسع فى الأنشطة الاستثمارية؛ على نحو يسهم فى الحفاظ على العمالة، وتوفير المزيد من فرص العمل، مطالباً بإعادة العمل بألية عقد الصفقات المتكافئة مع روسيا بما يسهم فى تذليل العقبات أمام المصدرين للسوق الروسية فى الأزمة الأوكرانية.

قال المهندس فتح الله فوزى رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، إننا لمسنا تحركاً إيجابياً من الحكومة المصرية لمساندة مجتمع الأعمال، فى ظل تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية، وما تشهده سلاسل التوريد والإمداد من اضطرابات غير مسبوقه وارتفاع تكاليف الشحن نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية.

أشار فؤاد حدرج نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية اللبنانية، إلى أن ما يعيشه العالم من وضع صعب يستدعى تكاتف المجتمع التجارى والصناعى مع الدولة، فالسوق المصرية أصبحت واعدة، ويُقبل عليها المستثمرون العرب والأجانب، نتيجة للسياسات والإجراءات الإصلاحية التى تتخذها الحكومة؛ على نحو يخدم تطلعات المواطنين، ويحقق حلم ١٠٠ مليار دولار صادرات، موضحاً أن وزارة المالية لا تدخر جهداً فى مساندة مجتمع الأعمال وتهيئة مناخ جاذب للاستثمارات من خلال تقديم حزمة حوافز استثمارية تسهم فى زيادة نسب التصنيع المحلى، وتصدير منتجات مصرية ذات جودة فائقة.

أعرب المهندس مجد الدين المنزلاوي الأمين العام، رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمى، بجمعية رجال الأعمال المصريين، عن تقديره لحزمة الإجراءات التى اتخذتها الحكومة

لمساندة الأنشطة الاقتصادية فى مواجهة الأزمة العالمية، والتي تضمنت تحديد سعر للدولار الجمركى وإعفاء قطاع الصناعة من الضرائب العقارية لمدة ٣ سنوات، وتجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية والأحكام والإجراءات المعمول بها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، الذى يُعد بمثابة فرصة جديدة للاتفاق مع الإدارة الضريبية على إنهاء المنازعات فى المرحلة الإدارية.

أضاف المهندس خالد حمزة رئيس لجنة الاستيراد والجمارك بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الدولة نجحت فى تطبيق منظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI» بسواعد مصرية فى وقت قياسى؛ على نحو أسهم فى تسريع وتيرة دخول الشحنات للموانئ البحرية، وتقليل متوسط زمن الإفراج الجمركي للبضائع، وتحويل الموانئ لبوابات عبور بدلاً من أماكن للتخزين، وتيسير عملية الاستيراد والتصدير.

أشاد مهندس طه أمين الصندوق، رئيس لجنة المالية بجمعية رجال الأعمال المصريين، بجهود وزارة المالية فى ميكنة المنظومة الضريبية، التي تسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمي فى الاقتصاد الرسمي، وتحقيق العدالة الضريبية، مثنياً استجابة وزير المالية بتسريع عملية الانتهاء من فحص الملفات الضريبية المتراكمة، بحيث تتم معاملتها بفلسفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر القائمة على الضريبة المبسطة.

قال ماجد عز الدين، نائب رئيس لجنة المالية بجمعية رجال الأعمال المصريين، إن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تنفذها الدولة، أسهمت بفعالية فى جذب العديد من الشركات العالمية للاستثمار بمصر، وتعظيم القدرات الإنتاجية، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية فى الأسواق العالمية، ومن ثم رفع معدلات النمو.

حضر اللقاء الدكتورة منى ناصر مساعد الوزير للمتابعة وإدارة مشروعات تطوير الجمارك، ورضا عبدالقادر رئيس مصلحة الضرائب، والشحات غتورى رئيس مصلحة الجمارك، وأنور فوزى رئيس مصلحة الضرائب العقارية، ومختار توفيق نائب رئيس مصلحة الضرائب، والدكتور السيد صقر، رئيس قطاع المناطق، ورجب محروس، مستشار رئيس مصلحة الضرائب، ومروان زنتوت رئيس اللجنة الاقتصادية بالجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، وأحمد عزمي طيبة عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، وعمرو فايد المدير التنفيذي للجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، ومحمد يوسف المدير التنفيذي لجمعية رجال الأعمال المصريين، ورشا عبد الهادي، رئيس

قطاع اللجان والعلاقات الحكومية بجمعية رجال الأعمال المصريين، وأحمد عبد الحميد  
المدير المالي بالجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال.